

الى السيد وزير التجهيز والماء المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

**حول إخلالات خطيرة في إنفاذ القرار العملي المتعلق بالزراعات المستنزفة للماء
بإقليم طاطا، ومسؤولية وزارة الداخلية في فرض سيادة القانون وحماية الحق
الدستوري في الماء**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، و بعد.

السيد الوزير المحترم،

يُقر الفصل 31 من دستور المملكة بحق المواطنين والمواطنات فيولوج إلى الماء والعيش في بيئة سليمة، كما ينص الفصل 35 على ضرورة حماية الموارد الطبيعية وضمان تنميتها المستدامة، ويؤكد الفصل 154 على خضوع المرافق العمومية لمبادئ المساواة، والاستمرارية، والإنصاف، في حين يكرس الفصل 6 مبدأ سمو القانون والمساواة أمامه وربط المسؤولية بالمحاسبة.

ورغم هذه المرجعيات الدستورية الواضحة، ورغم إصدار قرار عاملي بإقليم طاطا يمنع الزراعات المستنزفة للماء، وعلى رأسها زراعة البطيخ الأحمر، حماية للفرشات المائية والواحات، فقد تم تسجيل وقائع مقلقة ترقى إلى مستوى الإخلال الخطير بإنفاذ قرار إداري صادر عن سلطة ترابية مختصة.

إذ تمت معاناة رفض بعض المزارعين الكبار والنافذين الامتثال للقرار، ووقائع منع السلطات المكلفة بإنفاذ القانون من ولوج الضيعات أو ممارسة مهام المراقبة، خاصة في جماعة تيزونين، إضافة إلى استمرار نشاط ضيعات سرية وغير مصرح بها، خارج أي رقابة فعلية، وهو ما يطرح تساؤلات جوهرية حول مدى احترام هبة الدولة، وسيادة القانون، وتكافؤ الفرص بين المواطنين.

وأمام هذه المعطيات الخطيرة، نسألكم السيد الوزير المحترم، عن:

● كيف تفسر وزارتك استمرار خرق القرار العملي بإقليم طاطا رغم خطورته البيئية ورغم صدوره عن سلطة ترابية تمثل الدولة؟

● من يتحمل المسؤولية الإدارية والمؤسسية عن هذا الإخفاق في الإنفاذ، وما هي إجراءات تفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة في هذا الصدد؟

● ما هي التدابير الزجرية المحددة (إدارية، مالية، أو إحالة على القضاء) التي تم اتخاذها أو المزمع اتخاذها في حق كل من ثبت تورطه في عرقلة تنفيذ القرار أو منع السلطات العمومية من أداء مهامها، بغض النظر عن نفوذه أو موقعه؟

● ما هي الآليات التقنية والرقابية التي تعتمد عليها الوزارة لرصد الضيعات السرية أو غير المصرح بها، وضمان خضوعها لنفس المراقبة ونفس الجزاءات؟

● هل تعتزم وزارتك إصدار تعليمات مركزية مكتوبة ومُلزمة لضمان التطبيق الموحد والصارم للقرار العملي على كامل تراب الإقليم، مع تحديد آجال واضحة للتنفيذ والتقارير؟

وباعتبار أن حماية الموارد لا تنفصل عن الحق في التنمية، فإننا ندعو مصالحكم للإطلاع على مخرجات وتوصيات اللقاء التشاوري الموسع "أمشاوار" الذي شهده إقليم طاطا شهر أكتوبر من 2024 لقيمة التوصيات التي خرج بها الخبراء مع سكان الإقليم بما يدعم البرامج الترابية البديلة التي يمكن أن تفعلها وزارتك، بشراكة مع القطاعات المعنية، لدعم أنشطة اقتصادية صديقة للبيئة (زراعات واحة مستدامة، سياحة إيكولوجية، اقتصاد تضامني)، بما يضمن خلق الرفاه وفرص الشغل لأبناء وبنات الإقليم دون المساس بحقهم الدستوري في الماء والبيئة السليمة.

وتفضلوا، السيد الوزير المحترم، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

نبيلة منيب